



- 1..... الأثمان
- 2..... مؤشرات إقتصادية ومالية
- نتائج بحث الظرفية لدى الأسر
برسم نهاية سنة 2019.....3
- الوضعية الاقتصادية خلال الفصل
الثالث من سنة 2019.....4

معالمة إحصائية

نشرة شهرية

تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي السنوي		التغير %
	نونبر 2019	دجنبر 2019		2018	2019	
أكادير	118,3	118,6	0,3	118,0	118,0	0,0
الدار البيضاء	124,3	124,2	-0,1	123,6	122,8	0,7
فاس	123,5	123,5	0,0	122,4	120,9	1,2
القنيطرة	119,2	119,2	0,0	118,7	118,5	0,2
مراكش	120,8	121,4	0,5	119,8	119,8	0,0
وجدة	118,5	118,3	-0,2	118,1	118,4	-0,3
الرباط	117,9	118,1	0,2	117,5	117,1	0,3
تطوان	121,1	120,7	-0,3	120,4	120,2	0,2
مكناس	123,6	123,3	-0,2	122,3	121,7	0,5
طنجة	123,3	123,3	0,0	122,1	121,8	0,2
العيون	123,6	123,1	-0,4	122,7	122,1	0,5
الداخلة	123,0	122,9	-0,1	122,4	121,9	0,4
كلميم	122,4	121,9	-0,4	120,1	119,4	0,6
سطات	120,0	119,9	-0,1	118,9	117,7	1,0
آسفي	117,7	117,3	-0,3	116,3	115,8	0,4
بني ملال	119,7	119,6	-0,1	118,7	118,1	0,5
الحسيمة	122,5	122,2	-0,2	120,9	120,3	0,5
المجموع	121,2	121,2	0,0	120,4	120,1	0,2

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك خلال سنة 2019 أهم الإرتفاعات في فاس بـ 1,2% وفي سطات بـ 1,0% وفي الدار البيضاء بـ 0,7% وفي كلميم بـ 0,6% وفي مكناس والعيون وبني ملال والحسيمة بـ 0,5% وفي الداخلة وآسفي بـ 0,4%، بينما سجل انخفاض في وجدة بـ 0,3%.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك خلال شهر دجنبر 2019 انخفاضات في العيون وكلميم بـ 0,4% وفي تطوان وآسفي بـ 0,3% وفي وجدة ومكناس والحسيمة بـ 0,2% وفي الدار البيضاء والداخلة وسطات وبني ملال بـ 0,1%. بينما سجلت إرتفاعات في الرباط بـ 0,2% وفي أكادير بـ 0,3% وفي مراكش بـ 0,5%.

تطور التغيرات السنوية 2019-2017

السنة	دجنبر/دجنبر ⁽¹⁾	السنوي ⁽²⁾	التغير (%)
2017	1,9	0,7	
2018	0,1	1,9	
2019	1,2	0,2	

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الاستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الاستدلالي السنوي.

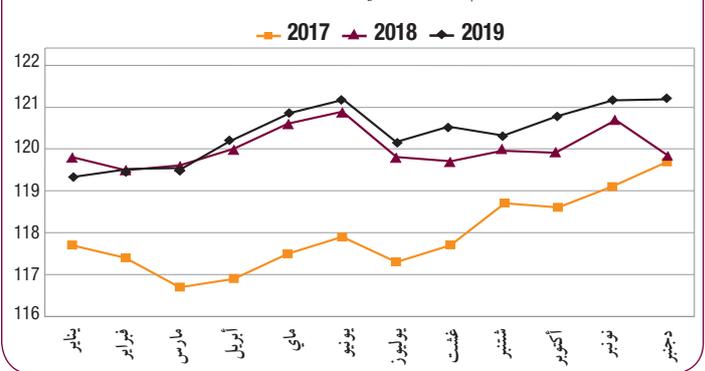
الأثمان

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر دجنبر 2019، استقرارا بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الاستقرار عن استقرار كل من الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية والرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية. نفس الفترة من السنة بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك ارتفاعا بـ 1,2% خلال شهر دجنبر 2019. وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي السنوي لسنة 2019 ارتفاعا قدره 0,2% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك



المدن	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي السنوي		التغير %
	نونبر 2019	دجنبر 2019		2018	2019	
المواد الغذائية	128,6	128,6	0,0	128,3	127,6	-0,5
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	127,4	127,4	0,0	128,0	126,4	-1,3
المشروبات الكحولية والتبغ	159,4	159,4	0,0	138,5	159,4	15,1
المواد غير الغذائية	115,4	115,4	0,0	113,8	114,8	0,9
الملابس والأحذية	119,1	119,1	0,0	116,8	118,0	1,0
السكن والماء والكهرباء والغاز ومجروفات أخرى	117,7	117,6	-0,1	116,3	117,3	0,9
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	112,3	112,7	0,4	110,9	112,3	1,3
الصحة	107,4	107,4	0,0	105,7	106,9	1,1
النقل	112,8	112,6	-0,2	112,2	112,2	0,0
المواصلات	59,5	59,5	0,0	59,4	59,6	0,3
الترفيه والثقافة	101,5	101,5	0,0	99,5	101,0	1,5
التعليم	157,6	157,6	0,0	150,1	154,7	3,1
مطاعم وفنادق	134,7	134,7	0,0	132,0	133,7	1,3
مواد وخدمات أخرى	123,8	123,9	0,1	122,7	123,4	0,6
الرقم الاستدلالي العام	121,2	121,2	0,0	120,1	120,4	0,2

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

الوضعية في سنة
2019 2018
التغير %

الصيد

المنتجات المسوقة للصيد
الساحلي والتقليدي
الوزن (بالطن)
القيمة (بألف درهم)

6 1 393 765 1 311 623
-0,3 7 327 479 7 347 461

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

الوضعية في سنة
2019 2018
التغير %

الطاقة

الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)

3,8 38 852,6 37 446,1

المعادن

الإنتاج التجاري للفوسفات (10³ طن)

2,8 35 276 34 315

البناء

إستهلاك الإسمنت (بألف طن)

2,5 13 627,9 13 293,2

المصادر: م. و. ك. م، المكتب الشريف للفوسفات، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

الوضعية في سنة
2019 2018
التغير %

(بمليون درهم)

التجارة الخارجية (فاب)

الصادرات

4,2 421 869 404 720

السلع

2,4 236 311 230 676

الخدمات

6,6 185 558 174 044

الواردات

1,2 525 838 519 561

السلع

2,0 429 073 420 499

الخدمات

-2,3 96 765 99 062

الرصيد التجاري

9,5 - 103 969 - 114 841

نسبة التغطية %

80,2 77,9

مداخل المغاربة القاطنين بالخارج

-0,1 64 862 64 925

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

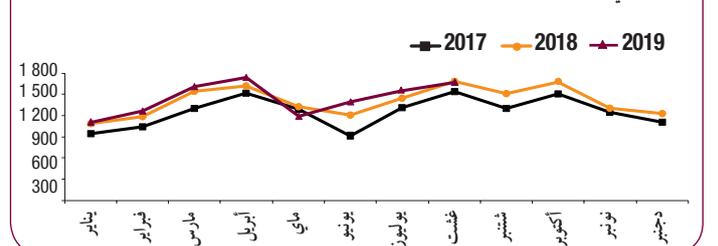
الوضعية في سنة
2019 2018
التغير %

5 25 244 24 031 (بالآلاف)

3 17 406 16 866

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الاجتماعي.

الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)



م: معطيات مصححة

•: معطيات مؤقتة

... معطيات غير متوفرة

المالية العمومية

الوضعية في سنة
2019* 2018م
التغير %

4,6 270 942 259 116 (بمليون درهم)

5,0 223 491 212 766 المداخل العادية

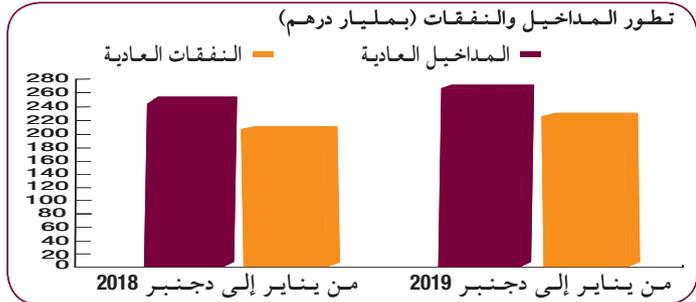
0,0 26 310 26 322 النفقات العادية

7,3 70 412 65 601 الدين العمومي

-24 055 -22 407 رصيد الحسابات الخصوصية للتخزين

-47 016 -41 658 العجز/الفائض الإجمالي

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية.



النقد

الوضعية في سنة
2019* 2018م
التغير %

3,8 1 370 758 1 320 624 (بمليون درهم)

6,7 746 982 700 104 مجمع النقد م3

3,8 1 370 758 1 320 624 مقابلات التوظيفات السائلة

5,5 1 078 668 1 022 892 مقابلات المجمع م3⁽¹⁾

5,9 214 972 202 999 ديون للإقتصاد

6,5 245 622 230 665 الديون الصافية على الإدارة المركزية

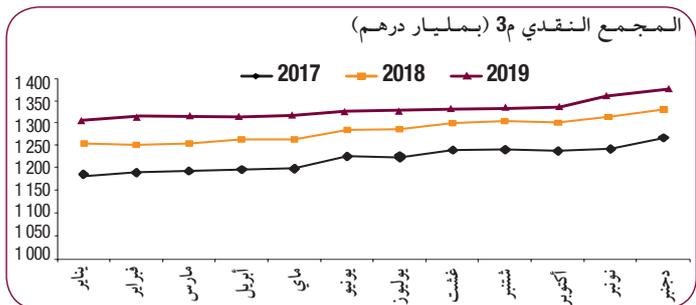
12,4 245 948 218 804 الإحتياطيات الدولية الصافية

-6,6 77 444 82 873 موارد ذات طابع غير نقدي

مقابلات أخرى للمجمع م3

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للإقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م3

المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

الوضعية في شهر دجنبر
2019* 2018م
التغير %

-5,31 17 253 18 220 البورصة

7,65 626 693 582 155 حجم المعاملات (بمليون درهم)

7,11 12 171,90 11 364,31 رسملة البورصة (بمليون درهم)

7,43 9 919,25 9 233,00 مؤشر مازي

مؤشر ماديكس

الهيئة المكلفة بالتوظيف

الجماعي للقيم المتقولة

العدد

الأصول الصافية (بمليون درهم)

0,9 474 470

2,5 470 568 459 300

المصادر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

نتائج بحث الظرفية لدى الأسر برسم نهاية سنة 2019

• الوضعية المالية للأسر: تصور أكثر تفاؤلا

صرحت 65,6% من الأسر، خلال الفصل الرابع من سنة 2019، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 30,4% من مداخيلها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 4,0%. وهكذا استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 26,4 نقطة مقابل ناقص 29,5 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 28,4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 31,4% من الأسر بتحسنها مقابل 9,3% بتدهورها. وبذلك بقي هذا التصور سلبيا حيث بلغ ناقص 22,1 نقطة في تحسن مقارنة مع مستواه خلال الفصل السابق حيث بلغ ناقص 26,0 نقطة وفي تدهور مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية حيث بلغ ناقص 20,7 نقطة.

أما بخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 27,6% منها تحسنها مقابل 11,7% التي تنتظر تدهورها. وبذلك استقر رصيد هذا المؤشر في 15,9 نقطة مقابل 12,8 نقطة خلال الفصل السابق و 19,1 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

2. تطور مؤشرات فصلية أخرى لآراء الأسر حول الظرفية

إضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فصلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الإدخار و تطور أئمة المواد الغذائية.

• توقعات أكثر تشاؤما بخصوص قدرة الأسر على الادخار

خلال الفصل الرابع من 2019، صرحت 17,7% مقابل 82,3% من الأسر بقدرتها على الإدخار خلال 12 شهرا المقبلة، وهكذا انتقل رصيد هذا المؤشر إلى ناقص 64,6 نقطة عوض ناقص 64,4 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق وناقص 63,0 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• توقع الأسر بارتفاع أئمة المواد الغذائية

خلال الفصل الرابع من 2019، صرحت 85,2% من الأسر بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة، في حين رأت 0,1% فقط عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 85,1 نقطة عوض ناقص 83,7 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 90,3 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور أسعار المواد الغذائية خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 82,7% من الأسر استمرارها في الارتفاع في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 0,5%. وهكذا استقر رصيد هذه الآراء في مستوى سلبي بلغ ناقص 82,2 نقطة، عوض ناقص 83,3 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق وناقص 86,6 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

يتضح من نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مستوى ثقة الأسر عرف، خلال الفصل الرابع من سنة 2019، تحسنا مقارنة مع الفصل السابق وتراجعا بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية من خلال استمرار التشاؤم بخصوص توقعات البطالة وتكلفة المعيشة و الادخار. كما تبين النتائج كذلك الشعور السلبى للأسر، ما بين 2018 و 2019، فيما يخص آرائها حول تطور وضعية حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة وكذا جودة الخدمات العمومية.

هكذا انتقل مؤشر ثقة الأسر إلى 77,8 نقطة عوض 74,8 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و 79,8 نقطة المسجلة في الفصل الرابع من السنة الماضية.

1. تطور مكونات مؤشر الثقة

تتم هذه المكونات آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة والبطالة وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطور وضعيتهم المالية.

• توقعات بتحسّن مستوى المعيشة

خلال الفصل الرابع من سنة 2019، بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة 43%، فيما اعتبرت 34% منها استقراره و 23% تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 20,0 نقطة عوض ناقص 20,2 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 13,3 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتوقع 28,8% من الأسر تدهوره و 44,5% استقراره في حين 26,7% ترجح تحسنه. وهكذا، سجل رصيد هذا المؤشر ناقص 2,2 نقاط عوض ناقص 3,7 نقاط خلال الفصل السابق و 9,0 نقاط خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• تطور مستوى البطالة : اراء دائما متشائمة

خلال الفصل الرابع من سنة 2019، توقعت 79,5% من الأسر مقابل 7,9% ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 71,6 نقطة، مقابل ناقص 71,8 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 70,0 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• الظرفية غير ملائمة لاقتناء السلع المستديمة

اعتبرت 55,5% من الأسر، خلال الفصل الرابع من سنة 2019، أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة في حين رأت 26,3% عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي مسجلا ناقص 29,2 نقطة مقابل ناقص 37,7 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 36,7 نقطة خلال الفصل الرابع من 2018.

تطور مؤشر الثقة للأسر المغربية ومكوناته

المؤشرات	2016				2017				2018				2019			
	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4
مؤشر ثقة الأسر المغربية	71,6	75,7	73,8	73,5	78,2	85,8	85,5	85,9	87,3	87,3	82,5	79,8	79,1	74,9	74,8	77,8
التطور المستقبلي للبطالة	-67,7	-69,0	-70,6	-66,8	-64,9	-54,3	-59,9	-58,5	-54,5	-61,7	-65,2	-70,0	-75,6	-76,9	-71,8	-71,6
التطور السابق لمستوى المعيشة بصفة عامة	-22,9	-15,2	-17,4	-17,5	-12,0	-8,1	-3,1	-3,8	-6,2	-5,4	-9,5	-13,3	-15,0	-25,4	-20,2	-20,0
آفاق تطور مستوى المعيشة بصفة عامة	-14,2	-7,6	-7,1	-2,4	5,7	11,1	10,5	11,5	16,6	15,0	11,9	9,0	10,0	4,7	-3,7	-2,2
فرص اقتناء السلع المستديمة	-40,2	-34,8	-40,5	-43,0	-40,0	-28,2	-31,5	-25,6	-27,2	-25,8	-30,2	-36,7	-36,3	-41,4	-37,7	-29,2
الوضعية المالية الحالية للأسرة	-27,2	-23,0	-25,8	-28,7	-27,8	-25,3	-22,6	-24,4	-25,2	-24,1	-29,7	-28,4	-28,9	-30,8	-29,5	-26,4
التطور السابق للوضعية المالية للأسرة	-27,4	-22,8	-27,0	-33,3	-26,8	-16,6	-14,5	-16,7	-18,1	-15,2	-18,2	-20,7	-21,2	-24,2	-26,0	-22,1
التطور المرتقب للوضعية المالية للأسرة	1,2	2,3	5,0	6,5	13,4	22,1	19,6	19,2	25,9	28,1	18,2	19,1	20,7	18,3	12,8	15,9
مؤشرات أخرى																
التطور المرتقب لأسعار المواد الغذائية	-79,3	-77,3	-77,9	-77,3	-77,7	-74,5	-74,0	-79,6	-82,9	-84,0	-82,1	-86,6	-87,5	-86,5	-83,3	-82,2
التطور السابق لأسعار المواد الغذائية	-85,5	-87,9	-87,7	-87,3	-86,8	-86,4	-82,8	-88,5	-86,7	-88,2	-88,1	-90,3	-88,1	-88,9	-83,7	-85,1
قدرة الأسر على الادخار خلال الأشهر المقبلة	-69,7	-66,6	-67,9	-68,7	-64,1	-59,1	-55,7	-58,6	-54,5	-57,9	-64,6	-63,0	-63,0	-66,6	-64,4	-64,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

للمزيد من المعلومات حول الجوانب المنهجية لهذا البحث : زوروا الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

الوضعية الاقتصادية الاقصادية خلال

الفصل الثالث من سنة 2019

القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (مصححة من التغيرات الموسمية)
بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بمليون درهم)

الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
2018	2019	سنة بـ %
31 454	29 787	-5,3
179 545	184 845	3,0
2 102	2 075	-1,3
3 731	3 811	2,2
32 417	33 043	1,9
5 327	5 931	11,3
11 992	12 148	1,3
19 744	20 324	2,9
5 333	5 584	4,7
9 262	9 558	3,2
12 590	12 834	1,9
12 197	12 345	1,2
29 535	30 666	3,8
19 914	20 791	4,4
17 924	18 211	1,6
38 032	39 215	3,1
245 936	250 980	2,1
214 113	220 480	3,0
275 598	284 052	3,1

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (مصححة من التغيرات الموسمية)
بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بمليون درهم)

الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
2018	2019	سنة بـ %
144 720	147 615	2,0
43 287	45 018	4,0
1 360	1 395	2,6
90 580	90 187	-0,4
88 510	95 502	7,9
123 439	130 184	5,5

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم)
(مصحح من التغيرات الموسمية)

الفصل الثالث	الفصل الثالث	التغيرات بين
2018	2019	سنة بـ %
290 121	299 959	3,4
71 444	75 332	5,4
90 052	86 999	-3,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,1% خلال الفصل الثالث من سنة 2019 عوض 3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. حيث سجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 3% بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة 5,3%.

نمو اقتصادي معزز باستمرار بالأنشطة غير الفلاحية

سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 4,9% في الفصل الثالث من سنة 2019 مقابل ارتفاع بنسبة 2,7% المحققة خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 5,3% عوض ارتفاع نسبه 3,8% السنة الماضية وانخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 1,3% عوض 8,6%.

ومن جهتها، عرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي، بالحجم، تباطؤا في معدل نموها منتقلة من 2,9% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية إلى 2,8%. ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة:

- الماء والكهرباء بنسبة 11,3% عوض 6,5%؛
- البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,3% عوض انخفاض بنسبة 0,1%؛
- وإلى تباطؤ وتيرة نمو أنشطة:
- الصناعة الاستخراجية إلى 2,2% عوض 4,1%؛
- الصناعات التحويلية إلى 1,9% عوض 3,2%.

في حين، حققت القيمة المضافة للقطاع الثالثي نفس ارتفاع السنة الماضية الذي بلغت نسبته 3,1%، وتميزت بتحسين أنشطة:

- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 4,4% عوض 2,7%؛
- التجارة بنسبة 2,9% عوض 2,2%؛
- خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 1,6% عوض استقرار؛
- وتباطؤ نمو أنشطة:
- الفنادق والمطاعم إلى 4,7% عوض 5,7%؛
- الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 3,8% مقابل 4,5%؛
- النقل إلى 3,2% عوض 3,3%؛
- البريد والمواصلات إلى 1,9% عوض 2,5%؛
- الخدمات المالية والتأمينية إلى 1,2% عوض 1,6%.

في المجمل، عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 3% عوض 2,6% خلال الفصل الثالث من سنة 2018.

وفي هذه الظروف، واعتبارا للترجع الملحوظ لوثيرة نمو الضريبة على المنتجات صافية من الإعانات إلى 3,1% عوض 4,4% حقق الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم خلال الفصل الثالث من سنة 2019 نمو نسبته 2,1% عوض 3% السنة الماضية.

و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي نمو بلغ 3,1% عوض 3,7%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 1%.

نمو معزز بالاستهلاك النهائي والمبادلات الخارجية

طلب داخلي في تباطؤ ملموس
ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 1,6% خلال الفصل الثالث من سنة 2019 عوض 5,9% نفس الفترة من سنة 2018، مساهما في النمو الاقتصادي بـ 1,8 نقطة عوض 6,4 نقطة.

كما ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 2% بدل 3,6% مساهمة في النمو بـ 1,2 نقطة مقابل 2,1 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 4% عوض 3,7% مع مساهمة في النمو بـ 0,8 نقطة مقابل 0,7 نقطة.

في حين، سجل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون) انخفاضا بلغ 0,4% مقابل ارتفاع بنسبة 11,4% بمساهمة سلبية في النمو بلغت (-0,2) نقطة بدل 3,7 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0,3 نقطة عوض مساهمة سلبية (-3,5) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وعرفت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 7,9% مقابل 2,7% مع مساهمة في النمو بـ 3 نقط عوض نقطة واحدة.

بينما، عرفت الواردات تباطؤا منتقلة من 5,5% إلى 9,9% مع مساهمة سلبية (-2,7) نقطة عوض (-4,5) نقطة سنة من قبل.

انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد

مع ارتفاع صافي الدخول المتتامة من بقية العالم بنسبة 9,5% عوض انخفاض بنسبة 24,7% خلال الفصل الثالث من سنة 2018، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 3,4% في الفصل الثالث من سنة 2019 مقابل 1,8% سنة من قبل.

وأخذا باعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 2,7% مقابل 4,8% سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 26,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 25,9%.

ومثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) 30,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 32,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني انخفاضا منتقلة من 6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,1%.

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 5 37 57 69 04 (+212) - الفاكس : 5 37 57 69 02 (+212)

www.hcp.ma

أُجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

